

الأمم المتحدة
خطة الطوارئ المتوسطة المدى
2010-2009

الأراضي الفلسطينية المحتلة

مسودة

1. المقدمة

تبين الخطة الطوارئ متوسطة المدى مساهمة الأمم المتحدة في أولويات التنمية و الانتعاش المبكر للفلسطينيين خلال السنتين القادمتين في الضفة الغربية و قطاع غزة. كما هو مفصل في الخطة الفلسطينية للإصلاح و التنمية و الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر و البناء في غزة. تركز هذه الشراكة مع القوى الوطنية على تطوير المؤسسات و على الحاجات الفردية للفلسطينيين. في مجال التنمية ، تركز خطة الطوارئ المتوسطة على ترشيح المؤسسات مندوبيها و تقييم قدراتها من أجل تحديد المكان المناسب للمساهمات. هذه الشراكة مع الشركاء الوطنيين تركز على تطوير المؤسسات و الحاجات الفردية للفلسطينيين

سيكون جهد الأمم المتحدة في هذا الشأن محكوما بمبادئ القيمة و الشمولية واضعين جهدا أكبر على سياسات المساعدة و على آلية التوصيلها و التي تلبي الاحتياجات لفئات المحتاجين المهتمين و الأفراد بشكل خاص في غزة و المناطق الأكثر فقرا في الضفة الغربية ، بما فيها المنطقة ج و شرقي القدس.

و في حين أن النزاع الأخير في غزة زاد الاهتمام بالحاجات الإنسانية على الأرض ، إلا أن هناك أيضا حاجة للتركيز على الواقع في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، حيث أن الأزمة المتفاقمة مددت عملية نسخ الآليات إلى حدها الأعلى. و بالنسبة لكثيرين فإن الجمع بين الإغلاق المستمر و الفرص الاقتصادية المحدودة و الوضع العام وأدى إلى بيع الأصول المستعملة و تقليل الاستهلاك و الاعتماد على الاستدانة لشراء الطعام. هذه الأمور و غيرها من السياسات الإستراتيجية المشابهة و المنسوخة هدمت إلى حد كبير إمكانية إيجاد تنمية اجتماعية و اقتصادية دائمة.

وفي هذا السياق فإن خطة الطوارئ المتوسطة تلزم نظام جهاز الأمم المتحدة في إيجاد مجموعة أولويات ذات نتائج ثابتة حيث تتحمل فيها الأمم المتحدة مسؤولية كاملة. في الوقت الذي صممت فيه خطة الطوارئ المتوسطة لتسهيل عمل الأمم المتحدة فإن كل نتائج الخطة المتوسطة حتى عند تنفيذها من خلال وكالة واحدة تمثل عمل مشترك لجهاز الأمم المتحدة و التزاما قويا لتطبيق الأولويات و الحاجات الوطنية.

هذه الإستراتيجية مبنية على عدة متطلبات و مخاطر و افتراضات . أحد أهم التحديات المهمة لتنفيذ خطة الطوارئ هو الواقع المتمثل بالاحتلال المستمر في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة . والقيود و الضوابط الإدارية و الاقتصادية على الفلسطينيين إضافة للنزاعات العسكرية المتكررة. في حين أن هذه الحقائق، بالإضافة للانقسام الداخلي الفلسطيني، كل هذا ساهم في توضيح الحقيقة وجعل التركيز على خيارات البرامج لكل قطاع من قطاعات التدخل. هذا يشكل أيضا قيودا أخر في قدرة الأمم المتحدة على تلبية الفورية للحاجات الإنسانية.

لذلك فإن خطة الطوارئ المتوسطة توضح ماذا تخطط الأمم المتحدة لعمله ضمن الأوضاع الراهنة و ما يمكن أن تعمله في ظروف أفضل. عند فتح معابر قطاع غزة، تخفيض ملموس في مستوى الإغلاق في الضفة الغربية، و تولى الفلسطينيين أمورهم بشكل أكبر في النواحي السياسية و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، متزامنة مع الأمن. كل ذلك يشكل واجبات للأمم المتحدة للقيام بالتزاماتها للإنعاش و التنمية. و بالإضافة لذلك، إعادة توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية ضمن إطار السلطة الوطنية الفلسطينية الشرعية ليسهل إعادة الانتعاش و التنمية في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن الإجراءات المخففة المذكورة في الفقرة السادسة من الوثيقة ضرورية و لكنها غير كافية و تعتبر مسكنات خفيفة و غير مرضية.

و لتوضيح الأمر أكثر من ذلك، فإن خطة الطوارئ متوسطة المدى لا تعني أنها تمثل كل عمل الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فإن عدد من الوكالات ستعمل مع هيئات وطنية مماثلة على حاجات محددة أو على تكليف مرتبط بمبادرات. و ربما و ليس بالضرورة مشمولة ضمن إطار العمل للتنمية الوطنية و لا يعكس على هذه الإستراتيجيتها. حيث تبرز حاجات إنسانية ملحة و بالأخص في غزة فإن خطة الطوارئ المتوسطة لا تعني الخروج عن خطة الإغاثة الموحدة و لا تهدف إلى أن تحل محلها. على العكس فهي تهدف ضمان التكامل مع التوجه الإنساني لخطة الإغاثة الموحدة.

2. المهمة

تركز الخطة على هدفين أساسيين: المساعدة في إقامة دولة فلسطينية شرعية و فعالة و لتحقيق أهداف الخطة الألفية للتنمية.

- **بناء الدولة:** تماشيا مع تصور السلطة الفلسطينية و الاتفاقات الدولية و من ضمنها قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة فإن الأمم المتحدة ستقدم دعما لمؤسسات الحكومة لضمان قدرتها على تنفيذ أعمال الحكومة الأساسية. و العمل بشكل أكبر مع كل شرائح المجتمع الفلسطيني المدني و من ضمنها القطاع الخاص. إن طريقة أو منهج الأمم المتحدة في بناء الدولة يمر عن طريق الحكومة و المجتمع و الإمكانات الفردية.
- **أهداف الخطة الألفية للتنمية:** إن الشرعية و الثقة في المؤسسات الوطنية يمكن أن تكون دائمة إذا تحققت مستويات معينة من الرفاه كما هو مبين في الخطة الطوارئ طويلة الأمد و في هذه الموضوع ، فإن الأمم المتحدة لها مسؤولية فريدة لدعم و مراقبة البرامج ضمن خطة عمل و مبادئ و أهداف إعلان الألفية.
- أن خطة الطوارئ المتوسطة تكمل برنامج الأمم المتحدة الإنساني و طروحاته كما هو مبين في خطة الإغاثة الموحدة. و في حين أن نشاطات الأمم المتحدة الإنسانية توفر إغاثة فورية للسكان المهددين من أجل تجنب الموت و لضمان توفير الحاجات الأساسية للفرد، فإن الخطة المتوسطة تهدف لتقوية المؤسسات الوطنية و الأنظمة و القدرات من أجل تنمية اجتماعية و إقتصادية طويلة الأمد و الاعتماد على النفس معا. إن إطار العمل يكونان طريقا متماسكا لدعم تطبيق الحقوق الفلسطينية و التطلعات و كمرحلة انتقالية نحو انتعاش فلسطيني في مجال التنمية في مراحل بناء الدولة و التقدم في أهداف الخطة الألفية و بالأخص المبنية على الاستمرار في الحياة و الحفاظ على الأرواح و المعيشة الكريمة و المحافظة على أهداف المساعدات الإنسانية.
- إن الجهود الإنسانية و التنموية في دعم الفلسطينيين لا تشكل بديلا لحلول ملموسة و صلبة على الصعيد السياسي و لا يجب فهم نهج الأمم المتحدة على أنه شرط مسبق لتقدم سياسي نحو الأهداف المشتركة لدعم التوصل إلى سلام دائم و تنمية دائمة في هذه المنطقة.

إن الحفاظ على الأرواح، و توفير القوت اليومي، وبناء النظام الوطني مع بالإضافة لقدرات تأسيس تنمية طويلة الأمد هي متطلبات من أجل تحقيق الهدف.
إن المؤسسات القوية، و علاقات الحكومة مع المجتمع المتناغمة و توفير الحد الأدنى من ظروف المعيشة ضروري من أجل إرساء و دعم أي اتفاقية سلام مستقبلية.

على كل حال، فإن الأمم المتحدة تعتقد بأن عكس ذلك صحيح ، مع الأحد بعين الاعتبار الإبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية ، و ردت الفعل السيئة للصراع، و انعدام أي تقدم حقيقي في قضايا الوضع النهائي و التي سوف تنسف جهود الإنعاش والإصلاح. و عندها لا يمكن أن تتحقق تنمية دائمة ذات قيمة للفلسطينيين إلا حين يتم تحقيق السلام النهائي لجميع الأطراف.

3. الميدان الإستراتيجي لخطة الطوارئ متوسطة المدى:

3-1 مدخل عام

لتحقيق هدف المساعدة في إقامة الدولة قابلة للحياة، و تحقيق أهداف التنمية للألفية، فإن خطة الطوارئ تركز على برامج الأمم المتحدة في لدعم الفلسطينيين في تحمل المسؤولية و المقدره التي تؤدي إلى الإنعاش مبكر، و التنمية، و مسيرة الإصلاح. و سوف تستثمر الأمم المتحدة مصادرها السياسية و التقنية و المالية في المساعدة في بناء سياسة شرعية و أطر قانونية بكفاءة و نوعية ، و القدرة و جهاز كفؤ قادر على تقديم الخدمات بكفاءة و ذات نوعية ، و قدرات دائمة لمشاركة المواطنين الفلسطينيين و التي من ضمنها إعادة إحياء القطاع الخاص.

إن الصلاحيات المختلفة و خبرات الأمم المتحدة في وكالاتها المختلفة، و التمويل يكونوا دعماً لقطاعات واسعة للإستراتيجيات الممكنة. و لكن الالتزام و العام في كل مجال هو ضمان النماء الوطني و التنمية التي تعود بالنفع على كل الفلسطينيين . إن الإستهداء بأهداف الخطة الألفية كإطار و مرجعية فإن الأمم المتحدة ستركز مساعدتها على تقليل كل من الفجوات و عدم التكافؤ في الوصول إلى الحياة السياسية، و الفرص الاقتصادية و إحترام حقوق الإنسان و الخدمات الثقافية.
في الفترة المعنية ، بنيت خطة الطوارئ المتوسطة على خمس مجالات رئيسية إستراتيجية:

1. الحكم
2. الأمن الغذائي، المعيشة ، العمل
3. الخدمات الإجتماعية
4. البنية التحتية
5. حقوق الإنسان

و كما هو مذكور أعلاه، فإن النشاطات الإنسانية (كما هي مفصلة في خطة الإغاثة الموحدة) تشكل أيضاً مجالاً إستراتيجياً رئيسياً لمساعدات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بالإضافة فإن تصميم و تنفيذ خطة الطوارئ المتوسطة سوف تتضمن تركيزاً حقيقياً و ملموساً و دقيقاً على الجنس و التنوع من خلال كل المجالات الإستراتيجية.

بهذا الخصوص في حين أن هذه المجالات المركز عليها، لا تشكل لوحدها مجال إستراتيجي لخطة طوارئ المتوسطة إن المدى الأمم المتحدة تعترف بأن المدخل أو الطريقة التي تعتمد على مفهوم "الإتجاه السائد" هو غير كاف حيث من الممكن أن تستخدم كعذر في حالة الكسل. و لذلك في كثير من حالات خطة الطوارئ المتوسطة بمجالاتها الإستراتيجية تشمل تدخلات خاصة و نتائج مستهدفة في الجنس و الحاجات البيئية . تفصيلات النتائج و مستويات دعم الامم المتحدة في هذه المجالات الخمس
مجالات الإستراتيجية تماشياً مع المعلومات حول الشراكة القابلة للنقد و خطوط تقديم الخدمات المفصلة
في الملحق أ

3.2 خطوط الخدمة

ستقدم الأمم المتحدة دعماً إلى الشركاء الفلسطينيين من خلال الخمسة خطوط للخدمة و التركيب (التوزيع) الذي سيختلف حسب الحاجة.

المساعدات الفنية: ستركز الأمم المتحدة في أغلب تدخلاتها على بناء و تقوية الطاقات الوطنية و الأنظمة من خلال المساعدات : مثل هذه المساعدة سوف يقدم على مستويات مختلفة، معتمداً على حاجات القطاع و الأولويات و الإمكانيات الموجودة سواء المؤسسات أو الأفراد محلياً أو دولياً، مؤسسات عامة أو خاصة و الشركات و سوف يركز أيضاً العلاقات ، و النظام و القنوات التي تسمح مختلف هذه المستويات بالتفاعل بإنتاجية و كفاءة.

دليل السياسة: سوف تجلب الأمم المتحدة خبراءها و خبرات عالمية لتقدم منهاج محدد و دليل للسياسة بطريقة تضمن النوعية و الكفاءة و التأثير . مثل هذه المساعدة تهدف إلى تمكين السلطات الفلسطينية إلى ترجمة الرؤية الوطنية كما هي مذكورة في الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير وفي أسلوب سهل في التطبيق و سياسات و برامج فعالة.

التوصيات: لدعم الشركاء المحليين و في تطبيق الدساتير العالمية و الأعراف فإن وكالات الأمم المتحدة سوف تقوم و تسهيل و تشارك الجهود المصممة على زيادة الوعي و زيادة المعرفة التي يتعلق بالمواضيع التي تؤثر في الحياة الفلسطينية بشكل مباشر نساء و رجالاً و أطفالاً، دعم الأمم المتحدة مبنى على مبادئ الحرية و العدل منسجمة مع قانون حقوق الإنسان العالمي و القانون الإنساني العالمي يركز بشكل خاص على الحقوق السياسية و اجتماعية الثقافية و الاقتصادية.

تسهيلات الشراكة: كما هو مفصل في صلاحياته و مسترشدة بمبادئ الحيادية ستلعب الأمم المتحدة دوراً في جميع الميادين حيث يكون الدعم أكبر لمزيد من التعاون و سيزيد التبادلات و إلى الشفافية في قنوات الإتصالات المطلوبة للوصول إلى حلول لجميع الإحتياجات الفلسطينية.

أخيراً: في بعض الحالات الخاصة تنفذ الأمم المتحدة مشاريع و برامج مستعينة بطرقها الخاصة و قنواتها التنفيذية . في كثير من الحالات فإن تسهيل تقديم الخدمة بواسطة الأمم المتحدة سيستعمل لإكمال جهد جارٍ عبر المنفذين الفلسطينيين لضمان أن حاجات الفئات الأكثر حاجة (عرضة للفقر) سيتم توفيرها و فقط عندما تكون الأطراف أو تحفظات المؤسسات الوطنية تمنع التنفيذ الوطني و أن تشمل التزامات واضحة و أنظمة لـ "مخارج إستراتيجية"

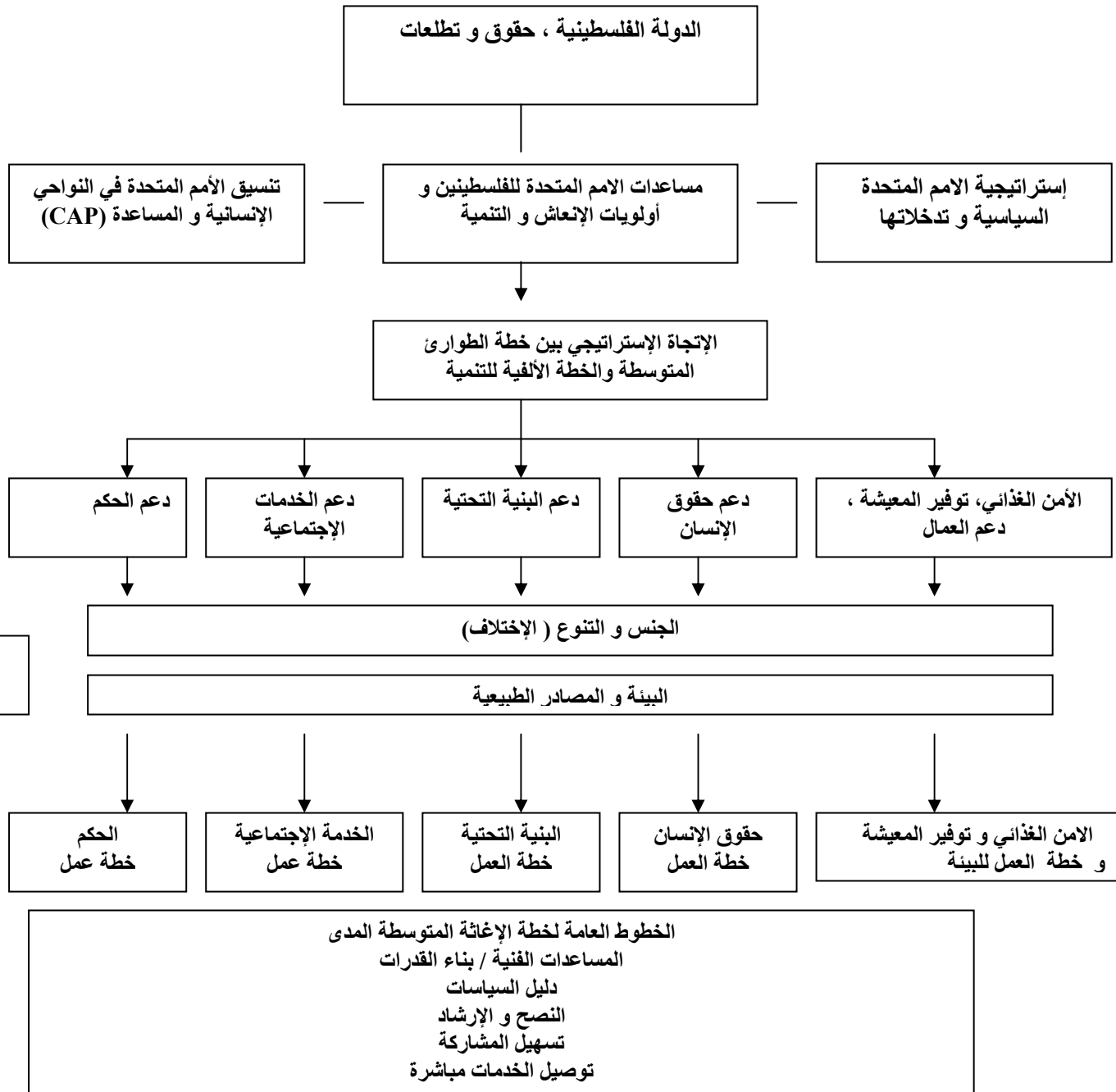
3.3 **المنهجية:** التركيز و مجموعة الأولويات للنتائج المقدمة في خطة الطوارئ المتوسطة على ثلاثة عوامل هي:

1. **ما هي الأولويات الفلسطينية الحرجة أو الحاسمة؟** لقد قدمت الخطة الفلسطينية للإعمار و التنمية وهي الخطة الوطنية للإنعاش المبكر و الإعمار لغزة و إستراتيجية للقطاعات ذات العلاقة . و لقد زودت الخطط و الدراسات السياسية أسس التحليلات التي تحدد حاجات الفلسطينيين و التطور و مدى عمق قدرة تدخل الأمم المتحدة . وفي هذا السياق فإن الرؤية الفلسطينية تشكل المرجعية الرئيسية لخيارات برامج الأمم المتحدة . زودت خطة الطوارئ المتوسطة بمعلومات و تحليلات مستمرة من مصادر مختلفة بما فيها السلطة الوطنية و الأمم المتحدة و المنظمات المدنية التي أظهرت المدى و العمق للحاجات التي لم يتم معالجتها في الضفة الغربية بالإضافة للتحديات المتنامية في غزة.

2. ما هو الهدف الذي يحكم المرجعية لوجود الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ كما هو مذكور أعلاه، فإن رد فعل الأمم المتحدة لأولويات الفلسطينية في الميادين مثل الحكم والخدمات الإجتماعية، و البيئة التحتية يجب أن تحدد و تنفذ من خلال أهداف محددة بشكل أوسع و تهدف لبناء السلام .

ما هي الميادين التي أظهرت فيها الأمم المتحدة فائدة مدروسة (نسبية)؟ الخيارات المبرمجه مبنية على وجود عدد من القوى و التي تشمل مسارات متابعة مصدقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، و قدرة على التنفيذ، و طرق للشركاء المؤثرين والوجود الجغرافي ذو العلاقة و الأنظمة المناسبة . هذه الخيارات تأخذ في الحسبان عند عمل الشركاء الآخرين من أجل تجنب التداخل، و لتقليل تكلفة العمليات على الشركاء الفلسطينيين وفي هذا المجال فإن خطة الإنعاش المبكر تحدها لتدخل الشركاء في غزة بعد الصراع في كانون أول 2008 و كانون ثاني 2009 أيضا أفاد هذه المسيرة " الطريق .

الاتجاهات الإستراتيجية لخطة الطوارئ المتوسطة



التنفيذ : أن تنفيذ خطة الطوارئ المتوسطة سيكون بموجب الإعتبارات و العمليات الملحة التالية:
دعم استراتيجية الأمم المتحدة و دعم الشركاء الوطنيين كأطراف رئيسيين فاعلين في تنفيذ خطة
الطوارئ المتوسطة المدى ، و دورهم الفاعل سيكون مكون رئيسي في تصميم البرامج (المراقبة) (1).
خارج نطاق التعاون داخل إطار التدخلات الفردية و فيما يتماشى مع و لدعم الأولويات الوطنية فإن
الأنظمة و القدرات سوف تتحسن من خلال الخمس الإلتزامات التالية:

1. الإلتزام بالرؤيا الوطنية و الخطط و الجدول الزمني الخاص بالإطار.

النتائج المتوقعة حسب خطة الطوارئ المتوسطة مصممة لتساهم في أولويات و النتائج المشمولة في
الرؤيا الوطنية الفلسطينية و برامجها و يشمل دعم و تطوير و إعادة إعمار قطاع غزة . إن المركب
الحاسم في المراجعة السنوية للخطة الطوارئ المتوسطة (يمكنك رؤية الجزء الخامس في المتابعة)
سيكون تعميم المدى يساهم برنامج الأمم المتحدة للتوجيه هذه الأولويات الوطنية.

بالإضافة إن الجداول الزمنية للخطة و تأكيدات المستقبلية تتماشى مع مسيرة التخطيط الوطنية.
و بعد إنهاء استراتيجيات القطاع الوطني في 2010 و تبني الخطة الفلسطينية للإصلاح و التطوير
(2011-2013) سوف تطور الأمم المتحدة خطة طوارئ متوسطة المدى جديدة في سنة 2011 من
أجل ضمان أن التركيز المبرمج على الخيارات التي أعدت معلومات و دعم خيارات أعدت من قبل
السلطة الفلسطينية و شراكة القوى الوطنية.

2. دعم إستراتيجيات القطاع الوطني:

حين الطلب و عند الطلب، فإن الأمم المتحدة سوف تقدم دعماً تقنياً و دعماً للسياسات الوزارات السلطة
الوطنية المعنية في التطوير ، و في إنهاء التنفيذ في القطاع المبني على الإستراتيجيات. و لهذا التعاون
يكون عنصر رئيسي في إلتزامات الامم المتحدة في بناء القدرات في السنتين القادمتين. إن القطاع
المبني على الإستراتيجيات الذي يجب أن يتم مراجعتها كلياً أو أنشاؤه في نهاية عام 2010 و سوف
يشمل المعلومات من حيث المحتوى و التركيز على الخطة الفلسطينية للإصلاح و البناء الثانية و التي
بدورها كما ذكر سابقاً سوف تقدم إطار خطة الطوارئ المتوسطة جديدة.
إن دعم الأمم المتحدة للمشاركة مع الوزارات سوف يتبع دليل الموضوع من قبل مؤسسات السلطة
الوطنية في الطريق و المحتوى المطلوب للتنمية في الإستراتيجيات المنبئية على مثل هذ القطاع.

كتابة التقارير للجهاز الفلسطيني لتنسيق المساعدات ومساعدة عملية المتابعة و التقييم.
كجزء من التركيز على تقوية الجهاز الوطني لتنسيق المساعدات فإن الأمم المتحدة ملتزمة بكتابة
تقارير منتظمة و موثوقة ترسل لجهاز الفلسطيني لإدارة المساعدات ، و في تقارير نصف سنوية و
حسب إجراءات الجهاز الفلسطيني لإدارة المساعدات و سوف تعقد استشارات منتظمة بين الأمم
المتحدة و الجهاز الفلسطيني لإدارة المساعدات من أجل ضمان التقيد بهذا الإلتزام و لدراسة أي حاجات
احتياطية لتقليل تكلفة العمليات على الطرفين

1. على سبيل المثال فإن البرامج المشتركة سوف يتم اختيارها معاً و مع الأطراف الوطنية و مع خط الوزارات المعنية بشكل خاص و
سوف تقوي الأمم المتحدة الاتصال و القدرة بواسطة شركاء وطنيين من أجل المشاركة في بناءهم الحكومي.

مثل هذا الالتزام سوف يكون أحد المعايير الأساسية في اختيار التمويل في تجميع صندوق تجميع الأموال التابع للأمم المتحدة إذا تم أنشاؤه (أنظر أسفل)

جهود بناء القدرات و كتابة التقارير.

كما هو مذكور بالأعلى و كما هو مفصل في كل النتائج الإستراتيجية الظاهرة "ملحق أ" فإن تدخل الأمم المتحدة الحالي و المخطط على مدى عامين قادمين يشمل تركيز قوي على بناء القدرات للمؤسسات الوطنية و الشركاء و بالأخص خلال تزويد المساعدات التقنية و دليل السياسات . و يمثل دعم قطاع الإستراتيجيات عامل مهم من هذا التركيز. من أجل دعم هذا الالتزام فإن الأمم المتحدة سوف تضمن بناء القدرات في إطار التقييم و المراقبة مرتكزة على نتائج و المرجعيات المتفق عليها مع السلطة الفلسطينية.

تقوية الأرتباط مع مؤسسات تنسيق المساعدات المحلية.

إن تنفيذ خطة الطوارئ متوسطة المدى سوف تشمل دور مهم وارتباط مع عمل آليات السلطات المحلية لتنسيق المساعدات , على سبيل المثال، أين و متى تدعم الأمم المتحدة في الوزارات و في تطوير قطاع الإستراتيجيات ، سوف يتم استشارة مؤسسات تنسيق المساعدات المحلية في كل من عملية التخطيط و التطبيق. و الأمم المتحدة أيضا ملتزمة بتقديم و مناقشة و مراجعة مداخلات خطة الطوارئ المتوسطة مع بقية مؤسسات تنسيق المساعدات المحلية. و بالأخص المشاريع المقدمة لتمويل صندوق التمويل (أنظر إلى الأسفل) و التي من المتوقع أن يشترك فيها و يقبها مؤسسات تنسيق المساعدات المحلية.

أخيرا إن إطار مؤسسات تنسيق المساعدات الإنسانية سوف يستعمل كأداة رئيسية لإشراك السلطة الوطنية و المتبرعين و المؤسسات الغير حكومية في المراجعة السنوية لخطة الطوارئ السنوية.

المراقبة و التقييم

إن خطة المراقبة و التقييم التي ضمن خطة الطوارئ المتوسطة (خطة المراقبة و التقييم ، أنظر ملحق ب) تمثل نظام شامل لمعرفة مدى التقدم في جهود الأمم المتحدة في تحقيق نتائج للانتعاش و التقدم المبكر كما هو مبين في النتائج الظاهرة و أيضا لضمان بأن تكون الأمم المتحدة معتمد عليها من قبل شركائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن خطة المراقبة و التقييم، ستعرض أيضا (المراجعة السنوية) لخطة الطوارئ المتوسطة و التي سيصدر فيها تقرير المراقبة و التقييم و سيتم تقديمه مع السلطة الفلسطينية و الجهات المانحة و الشركاء الآخرين.

ستتم عملية المراقبة و التقييم في كل من مستوى الإنتاج الذي ستتحمل فيه الأمم المتحدة المسؤولية الكاملة و مستوى النتائج حيث المسؤولية عن النتائج سيتم مشاركتها بين السلطة الفلسطينية و الأمم المتحدة و شركاء آخرين.

لكل من الإنتاج و النتائج فإن خطة المراقبة و التقييم تشير إلى البيانات الأساسية و الهدف و الإطار الزمني و أيضا مجموعة من الأساليب (الطرق) و المسؤوليات.

أنشئت المؤشرات بيانا على تحليل دقيق للاحتياجات و القدرات و الثغرات الحالية داخل الأمم المتحدة على الصعيدين الدولي و المحلي و الأولويات الوطنية.

ستزود الخطة الألفية للتنمية الإطار العام لتحديد معايير المراقبة و التقييم . و على هذا النحو فإنها ستشمل على مجموعة من البيانات المحددة حول اثنين من مواضيع المتقاطعة مع خطة الطوارئ المتوسطة، النوع و الجنس و التنوع و الاستدامة البيئية.

بالإضافة إلى تقديم مؤشرات التقدم في كل من مناطق خطة الطوارئ المتوسطة الإستراتيجية. إن خطة المراقبة و التقييم ستشمل على علاقات محددة تتعلق بجهود تطوير قدرات المؤسسات و دعمها لمعونه أليات التنسيق بما فيها الهياكل ذات الصلة في أمريكا اللاتينية و الكاريبي، و استخدامها للأنظمة الوطنية. (مثل الجهاز الفلسطيني للمساعدات)

في حين أن مراقبة و تقييم على مستوى المشروع سيبقى المسؤولية الوحيدة لمؤسسات الأمم المتحدة و فريق الأمم المتحدة لتقييم و المتابعة و التسهيلات المقدم من اليونسكو، سوف تؤسس من أجل دعم و تقييم و مراقبة خطة الطوارئ المتوسطة و لتسهيل تركيز المشروع على المستويين الفردي و مستوى الجانب الإستراتيجي الإعلامي في الخطة أو تحليل مستوى محفظة الأوراق. و مثل هذا التحليل سوف يقدم إلى UNCT للمراجعة و اتخاذ القرارات .

لكل نقطة إستراتيجية ، فإن النقطة المركزية للوكالة سوف تكون مسؤولة عن إعداد التقارير ل UNCT عن التقدم بالقياس بمعايير متفق عليها و علامات كما هو مبين في إطار المتابعة و التقييم . و مثل هذا التقييم سيزيد الشفافية و يسمح ل UNCT أن تصحح أو تقرر في إجراء التغييرات لموقع أو أهداف أو الإستراتيجيات في المنطقة.

و سوف يتم مشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية في عملية إعداد التقارير بخصوص البرامج و جهود و تطوير القدرات بشكل منتظم و المتبرعين ذوي العلاقة و المشاركين من المجتمع المدني . بالإضافة فإن خطة الطوارئ المتوسطة سوف يتم مراجعتها بشكل شامل سنويا و بمشاركة الأطراف الوطنية ذات العلاقة. التقدم بالمقارنة بالمؤشرات و بالإضافة لتقييم الوضع و تحليل الحاجات سوف يضمن أن خطة الطوارئ المتوسطة مستمرة في دعم أولويات الشعب الفلسطيني بكفاءة و فاعلية.

دعم الانظمة الوطنية للمراقبة و التقييم:

في حين أن خطة المتابعة و التقييم صممت من أجل ضمان فعالية التطبيق خطة الطوارئ المتوسطة، فإن الأمم المتحدة ملتزمة في مساعدة الأنظمة الوطنية للمراقبة و التقييم و أساليبها. و يجب ذلك حيثما تكون الحاجة فإن الأمم المتحدة سوف تستعمل نفس المقاييس مثل التي طورت في قطاع خطة الإعمار و التطوير الفلسطينية و برامجها و سوف تساعد في قدرات جمع المعلومات و تحليلها . إن الأمم المتحدة سوف تساعد الجهات المعنية ذات العلاقة حيث تكون المقاييس و المعايير بحاجة للتطوير و المتابعة سواء في مستوى القطاع الوطني و أي قطاع. سوف تقوم الأمم المتحدة و الأطراف المعنية في تحديد الإجراءات السليمة و المناسبة في تحديد أكثر المصادر كفاية للمعلومات . و حينئذ فإن الأمم المتحدة سوف تضبط مؤشراتها مع تلك المتفق عليها الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير.

و كما هو في خطة الطوارئ المتوسطة للتقييم و المتابعة فإن الأمم المتحدة سوف تشارك بفاعلية مع الأطراف الوطنية و لاتخاذ أهداف الخطة الألفية للتطوير كمرجع في إطار المتابعة و التقييم الوطني.

المحقات

أ. النواحي الإستراتيجية

ب. المتابعة و التقييم _ إطار العمل (غير مكتمل)

ملحق أ

خطة الطوارئ المتوسطة

قصة و نتائج

1. الحكم:

موقف الأمم المتحدة

مواضيع الحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة دائما تكون ا مصحوبة بضباية سياسية (عدم وضوح الأفق) ، و في حالة أزمة غزة فإن أستعادة الحكم الرشيد ربما يعتبر ثانويا لضمان تزويد الحاجات الأساسية الإنسانية .

أضف إلى ذلك، فإن الأنظمة العاملة في مسيرة الحكم في الأراضي الفلسطينية المختلفة هي ضعيفة إلى متوسطة في أحسن حال. فهناك عوامل خارجية – تاريخية لها علاقة بالبنية والجغرافيا وغيرها. و عوامل داخلية ، اختلافات سياسية ، عنف ، تفكك مجتمعي ، مصالح مكتسبة ، و عمل مدني محدود ، شلل في الإصلاحات التشريعية مصادر و فيات غير مستقرة و غيرها وهذا أدى إلى مأزق الحكم.

الحكم ليس تبادليا مع الحكومة. الحكم في الأراضي الفلسطينية المحتلة يكون على أحسن وجه بواسطة العمل مع مجموعة واسعة من المؤسسات و العلاقات. كما أن تعريف برنامج الأمم المتحدة الأنمائي للحكم: هو ممارسة السلطة السياسية و الإقتصادية و الإدارية لإدارة شؤون المناطق. وهي تشكل الآليات معقدة من العمليات و مؤسسات التي تستطيع من خلالها تستطيع الجماعات و الأفراد أن تبين بوضوح مصالحها و تمارس حقولها المشروعة و إلزامتها و تحل خلافاتها. من وجهة النظر هذه ، فإن الحكم من المفهوم أنه يشمل مفهوم واسع من المواضيع و التي من خلالها يكون إختيار الممثلين و المؤسسات العامة ذات شفافية ، و تفاعل مع مجتمع الدولي وال بناء التوافقي الواسع داخل المجتمع.

بعيدا عن التجاذب السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة و المتمثل بالأحتلال المستمر ، فإن التكامل بين المبادئ و إجراءات الحكم مع البيئة الاجتماعية و النشاطات الاقتصادية هو عامل حاسم لتسهيل ممارسات بناء الدولة الشرعية. إن غزة و الضفة الغربية على كل حال لها حاجات متفردة بالرغم من أن كثيرا من أشكال المساعدات يجب أن تقدم لها.

أن أجهزة الامم المتحدة في وضع حسن يمكنها من تقديم المساعدة الشاملة و الشراكة مع الأطراف المحليين . و في مجال الحكم فإن جهاز الأمم المتحدة سوف يركز على دعم علاقة حيوية و شاملة مبنية على الثقة بين المؤسسات الوطنية الناشئة و المواطنين الفلسطينيين. " إنها تتطلع للمساهمة في تطلع السلطة الفلسطينية لإنشاء نظام حكم ديموقراطي يتصف باحترام حكم القانون و فصل السلطات ، قادر على حماية و إدارة المصادر الطبيعية و على تطوير الخدمات العامة بفاعلية و كفاءة مدعوما بإطار عمل حديث ثابت و شرعي وإجراءات تشريعية قوية قابلة للمساءلة و أمينة و مؤسسات لها شفافية في حماية حقوق المواطنين " صفحة 35 الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير

إن الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير تحوي عنصر طموح للحكم و الذي يوضح معالجة شاملة للقطاع الذي يشمل الأمن و الأمان إلى الاستقرار المادي و تقوية المؤسسات العامة.

و بالتحديد فإن خطة الإعمار و التطوير الفلسطينية قد حددت خمسة برامج (مع نتائج مضاعفة) في مجالات التركيز التالية:

1. إصلاح جهاز الأمن و إعادة تشكيلة

2. العدل

3. حكومة مفتوحة قابلة للمساءلة

4. حكومة فعالة و ذات كفاءة

5. حكومات محلية أبو بلديات قابلة للمساءلة .

بالرغم من أن عدة عوامل فعالة حاليا في مجالات مختلفة للمساعدة في هذا العمل ، إلا إن أجهزة الأمم المتحدة من خلال تحضير خطة الطوارئ متوسطة المدى تقترح المساعدة في سد الفراغ بالإضافة للتقارب بين كل الطروح لتشكيل الدعم الشامل. وهذا واضح جدا في الجدول المرفق حيث أن برامج الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير تتوافق مع نشاطات الامم المتحدة.

وفي هذا السياق فإن الامم المتحدة سوف تساعد الحكومة في المجالات التالية:

- تقوية نظام ديموقراطي شامل وقنوات لمشاركة الجماهير في التخطيط و في عمل السياسات.
- تقديم التسهيلات لوحداث الحكم بحيث تكون قابلة للمساءلة و ذات كفاءة حساسة لموضوع الجنس و النوع والصراع و التي تركز على لامركزية محسنة و تمثيل و قدرة على توصيل الخدمات العامة .
- بناء نظام قضائي فاعل وغير متحيز و يحكم بحكم القانون.
- دعم نظام إنتخابي يشمل فيما يشمل تعليم مدني ، والرعي العام ، وبناء قدرات مؤسساتية.
- تحسين بناء السلام الدائم و جهود التفاهم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ومع الشركاء الآخرين.

و لدعم هذه الجهود فإن الامم المتحدة سوف تركز بشكل واضح على : الأنظمة الدائمة التي تساعد الأشخاص الاكثر تهميشا أو مستثنيين من النظام الحكومي و تأمين المكونات الفنية مصحوبة بمقدرة مناسبة للتدخل في التنمية و الإستعداد للإزمات، و الأنتعاش و تسهيل ملكية واسعة مع الشركاء المعنيين و هذا يتطلب برنامج أو خطة حيث تكون فيها السلطة الوطنية الفلسطينية تبحث بإلحاح عن دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جملة نشاطات، مثل الانتخابات و مراجعة الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير و في هذا السياق فإن التدخل في غزة و الضفة الغربية سينظر له بشكل طبيعي و مناسب.

الشراكة

بالإضافة إلى سلسلة الشركاء الذين ستقوم الأمم المتحدة بتنفيذ هذه النشاطات بالتعاون معهم، فإن الأمم المتحدة تعترف بالحاجة لدعم البناء الحالي لتقديم المساعدات في الأراضي الفلسطينية المحتلة و بالأخص مجموعة إستراتيجيات الحكم (GSG) و أربعة مجموعات عمل تقع تحت مجموعة إستراتيجيات الحكم. وفي هذا الموضوع فإن الامم المتحدة تلتزم بزيادة فاعليتها و مشاركتها في إطار المساعدات ذات العلاقة.

و إضافة لذلك ، و اعترافا بدور البنك الدولي الفعال في مواضيع الحكم بين وكالات الأمم المتحدة و البنك الدولي و تشمل مجال مشاركة المعلومات ، مناقشة السياسات ، و تنسيق التدخلات ستكون عامل حاسم في نجاح خطة الطوارئ المتوسطة في مجال إستراتيجية الحكم.

و أخيرا فإن عائلة الأمم المتحدة (اجهزتها الادارية) تؤكد على الدور الفعال للمجتمع المحلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة و سوف تستثمر المشاركة و التعاون لمجموعة مؤسسات غير حكومية في موضوع التدخلات التي لها علاقة بالحكم في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة.

2. الخدمات الاجتماعية

موقف الأمم المتحدة .

إن وضع الحصول على الخدمات الاجتماعية و الضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية يتفاقم بوجود مشكلة دائمة و هي عدم توفر أمن سياسي و مالي بالإضافة إلى التمزق و المصادر والقدرات المحدودة مما يتطلب إجراءات و استراتيجيات شعبية (عامة). و التي تحسن جميعها القدرات الإنسانية و تقلل الأخطار و التهديدات. إن برامج الخدمة الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يجب أن يدور حول مزيد من التطوير للبرامج الاجتماعية التي تقي من الضائقة الاجتماعية و الإقتصادية و تشمل ضمان صحي و تعليمي و اقتصادي.

و دعم الآليات. و هذه البرامج يجب أن لا تدعم الناس في وقت الخطر وارتفاع التهديد فقط و لكن يجب أن تحسن القدرات الإنسانية للتخفيف من هذه التحديات .

تبين أجنحة إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية تركيزا جوهريا على زيادة قدرة الحكومة وباقي مؤسسات القطاع العام و التي تعمل في صياغة السياسة الاجتماعية، في تزويد مساعدة اجتماعية للأشخاص المختاره بعناية .

وتقديم خدمات تعليم و خدمات صحية ذات نوعية جيدة . هناك اهتمام متنامي بأن توصيل الخدمات بشكل غير مناسب و غير عادل من أجل إدامة الحياة أو تحسين إستقرار الأوضاع المعيشية أو تحسين مستوى الحياة من الممكن أن يضر بجهود التطوير أو يخرجها عن مسارها و أكثر من ذلك من الممكن أن يؤدي النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

و مع هذا فإن الأراضي الفلسطينية المحتلة تقدم صورة معقدة، تدخل إنجازات حقيقة و في الاتجاه المقابل فجوات. و لذلك من الضروري تقديم رد فعل سريع و محدد الأهداف لسد هذه الفجوات لتوصيل الخدمات الاجتماعية.

تفصل الخطة الفلسطينية للأعمار و التطوير احتياجات في القطاع الاجتماعي بمصطلحات واضحة جدا" حتى وقت قريب، تمتع الفلسطينيون بنوعية من العناية الصحية الجيدة بالمقارنة بالدول ذات الدخل المعتدل و لكن زيادة الكلفة نظام العناية الصحية أنعكس بتراجع مؤشرات الصحة. فتغطية مصاريف العناية قبل الولادة تراجعت، بينما أن نسبة الولادات البيتية زادت تقريبا الضعف خاصة في المناطق الريفية و هذا يساهم في رفع عدد الولادات الميتة. إن نقص التمتع بالعناية و البرامج الوقائية تساهم في زيادة حالات الإصابات المزمنة.

و بالمثل، في حين أن التوسع كبير في الملحقين بالمدارس خلال الخمس سنوات الأخيرة ، إلا أن هناك الآن قلق فيما يتعلق بالتغير في نوعية التعليم ، و فقر في حالة البنية التحتية و صعوبة في الوصول إلى المدارس في بعض المناطق و الحاجة لتطوير برامج الأطفال و التعليم المهني و العليم الخاص لذوي الاحتياجات الخاصة.

و أكثر من ذلك فإن السلطة الوطنية الفلسطينية و شركائها المحليين عملت بجهود شاملة لزيادة التطور تقوية شبكة الأمان الوطني. التحدي الرئيسي هو ضمان نظام تمويل و الاستقرار الاقتصادي في وقت الذي يتم فيه توسيع الشبكة و تعميقها بقدر الإمكان.

من أجل شمول أولئك الذين هم في حاجة ماسة لحماية اجتماعية و إلى دعم الخدمات مثل الأطفال و النساء المعرضين للعنف بشكل خاص.

يتطلب تحقيق هذه الأولوية المزوجة سوف يتطلب مشاركة فعلية في القطاع العام والخاص، و تطور لكل من الآليات الرسمية و شبه رسمية و دعم مبادرات المجتمع المحلي و مثل هذا السعي سوف يتم تحقيقه ضمن إطار قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة و من ضمنها قرار 1325 و 1612.

و أخيرا فإن الأزمة الاقتصادية المتكررة سنويا، قد حولت الانتباه و المصادر بعيدا عن النشاطات الهادفة للحفاظ على التراث الثقافي الوطني و في تحسين التعبير الثقافي " إن قدرات المؤسسات التابعة [للوزارات المعنية] و التي لم تحظى في السابق على لإطلاق على تمويل دائم و مستمر أو مساعدة في بناء القدرات ، قد تدهورت أكثر . و كنتيجة و بالإضافة إلى التهديدات المواقع الفلسطينية الثقافية و مرافقها فإن الاقتصاد و تحويل السلطة و المقدرة للعناية بالسياحة الفلسطينية و الصناعة الثقافية. و التي بقيت غير متميزة بشكل واسع (أي لا تحمل علامات فلسطين)

إن إستراتيجية الخدمات الاجتماعية للأمم المتحدة سوف تركز على :

التعليم :

- تحسين لنوعية على كل المستويات التعليمية التابعة لنظام التعليم تحت بند التطوير أو الطوارئ .
- تحسين تساوي الفرص في الحصول على التعليم من خلال تزويد دعم من أجل التغلب على التحديات المفروضة بسياسية الإغلاق والضغط السكاني الذي توجد في المناطق التي هي أكثر تأثرا (هذا يشمل بناء و تأهيل البنية التحتية التعليمية و تزويد المواد تعليمية و الأدوات اللازمة لها)

- تحسين في نوعية تطوير السياسة التعليمية ، من ناحية التخطيط و الإدارة على مستوى المدينة ، المقاطعة ، و مستوى المدرسة .
- تقوية و تحسين تطوير الكوادر البشرية و أجهزتها .
- تسهيل الاستعانة بالمساعدة النفسية و لكل من الطلاب و الأساتذة (في غزة على وجه الخصوص) .

الصحة:

- زيادة مقدررة وزارة الصحة على إدارة فعالة و الإدارة في مجال جهاز الصحة و في تكوين سياسات تقوم على أساس الدلائل، و الإستراتيجيات و برامج تلتزم بأهداف الخطة الألفية للتنمية و التي تضمن بأن الحاجات الصحية للجماعات المهتدة و المهتمة قد تم تلبيةها.
- تحسين معايير الخدمات في المجالات الرئيسية مثل الوقاية، التحكم و المعالجة و العناية بالحالات المزمنة، و الصحة النفسية، و نمو الطفل و الصحة الإنجابية و خدمات في الصحة الجنسية.
- تبني التزام من جميع الأطراف من أجل احترام الحق في الصحة و خاصة في أوقات الأزمات من خلال العناية المتواصلة.

الحماية الاجتماعية:

- دعم للوزارات المعنية من أجل تطوير التشريعات، و السياسات و التخطيط الإستراتيجي، و الأجهزة التي تحسن خدمات الوقاية الاجتماعية للأشخاص من الذين عم بحاجة ماسة لها و الذي هم في حالة الخطر.
- تحسين نوعية و سهولة الحصول على خدمات حماية الأطفال بواسطة بناء قدرات لمقدمي الخدمة في الصف الأول و مزيد من تطوير النظام الوطني لحماية الطفل .
- الالتزام مع كل حاملي الواجبات من أجل ضمان تزويد الحصول على خدمات عادلة تعالج الحق في الحصول على الحماية الاجتماعية.
- تزويد خدمات مالية رسمية و شبة رسمية للفقراء.
- تزويد خدمات متكاملة لدعم ضحايا العنف الجنسي و الأطفال و الشباب الذين هم في دائرة الخطر.

الثقافة

- تحسين نوعية السياسات ، و الإدارة و المتابعة الداخلية للوزارات فيما يتعلق بالثقافة على مستوى المحافظة ضمن إطار العمل الخاص بالخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية.
- تطوير السياحة من خلال إيجاد نظام شامل و متكامل للثقافة و مؤسسات التراث الوطني ، و مواقعه و خدماته.
- زيادة الاتصال و الوعي العام بالميراث الفلسطيني الثقافي من خلال مساعدة مؤسسات الثقافية المحلية و المتخصصين بها.

كما هو منصوص في خطة الطوارئ المتوسطة ، فإن إستراتيجية الخدمة الاجتماعية للأمم المتحدة صممت لمساعدة التخطيط الفلسطيني و التنفيذ و المتابعة ضمن إطار العمل الخاص بأهداف الخطة الألفية. و على هذا فإن الأمم المتحدة ملتزمة بتقوية إمكاناتها بالإضافة لإمكانيات شركائها لمتابعة و إعطاء التقارير فيما يتعلق المؤشرات الاجتماعية الرئيسية.

مثال وفيات الولادة، و نسبة انتشار الأمراض و التي سوف توثق ، و تجري إصدار تقارير لعمل مؤشر للمقارنة بمعايير الخطة الألفية.

إن الإستراتيجية الاجتماعية الخاصة بخطة الطوارئ المتوسطة صممت و يجري تنفيذها على التوازي مع الخطط والإستراتيجيات الوطنية. و بالإضافة لأولويات خطة إعمار وإنعاش قطاع غزة المبكرة و الخطة الفلسطينية للأعمار و التطوير المحددة و البرامج مثل الحق في التعليم، تعليم جيد للجميع ، أداء تعليمي بكفاءة ، تحسين نوعية الصحة، عناية صحية من الممكن تحمل أعبائها ، تجسيد لحقوق المرأة إمكانية الترويج عن النفس للجميع بالإضافة إلى برامج ثقافية. و لقد حددت خطة الطوارئ المتوسطة و حددت الأمم المتحدة ضمن إطار عمل القطاع:

- **إستراتيجية تعليم المدرس الفلسطيني:** تهدف تطوير عدد كاف من الأساتذة الأكفاء و القادرين على تحسين فرص التعليم في جميع مدارس فلسطين.
- **الخطة لإستراتيجية تطوير التعليم (EDSP) 2008-2012** خطة عمل عريضة (SWAP) لمساعدة (EDSP) في التنفيذ و في المشاركة في الوثائق الأساسية.
- **خطة الإستراتيجية الوطنية للصحة 2008-2012**
- **الخطة الوطنية – العمل من أجل الأطفال 2008-2012**
- **الخطة الوطنية للثقافة الفلسطينية 2006.**
- **الإستراتيجية الوطنية للتعليم المهني و الفني و للتدريب (TVET) 2004**

و لزيادة و تأثير إستراتيجيتها و مساعدتها في أولويات الفلسطينيين فإن الأمم المتحدة سوف تزود على أساس الاحتياجات ، رزمة مختارة من الخدمات المتعددة القطاعات من أجل تنفيذها في تجمع محافظات / بلديات، خاصة هؤلاء الذين لديهم أطفال مصابين، و النساء المصابين بالإضافة إلى نشاطات الطوارئ قصيرة الأمد تنفذ في المناطق ذات الاحتياجات الخاصة.

الشراكة:

إن مؤسسات الأمم المتحدة لها علاقة راسخة مع مجموعة من الوزارات و الشركات العاميين و الخاصين و العاملين في التخطيط و البرمجة و تنفيذ الخدمات الاجتماعية. و لذلك فإن خطة الطوارئ متوسطة المدى سوف تعتمد بشكل مركز على هذه الثروة و الخبرة التعاونية و الشبكات المختصة بها. أخذه بعين الاعتبار كبر و أتساع التحديات و الفرص في هذا القطاع فإن الأمم المتحدة سوف تستثمر تجميع المصادر و الاستفادة في المؤسسات التعاونية ، مثال ذلك في مجال الصحة (WHO, UNICEF, UNFPA) و في إدارة المخلفات الطبية (WHO, UNDP)

إن الأمم المتحدة ملتزمة أيضا بزيادة التعاون مع بقية الشركاء من خلال إطار تنسيق المساعدات المحلية مثل الحماية الاجتماعية و مجموعات قطاع الصحة و قطاع التعليم بالإضافة من خلال تجمع الصحة و التعليم لتنظيم التفاعلات بين المبادرات الإنسانية و التطويرية. و التحدي سيكون توضيح التكامل بين مختلف العاملين المعنيين و لتجنب المنافسة في الصلاحية و الأدوار و المسؤوليات. سيكون هناك حاجة لشركة جديدة لتلبية الالتزامات الطموحة. ففي قطاع الصحة على سبيل المثال فإن التعاون سيتم من خلال تقويته مع الجامعات و مؤسسات المجتمع المدني و سوف يتم تحسين إستراتيجيات لعمل إصلاح في القطاع الصحة و بنفس الطريقة فإن التعاون سيتم تحسين إستراتيجيات لعمل إصلاح في القطاع الصحي. و نفس الإسلوب في حقل الثقافة فإن الأمم المتحدة سوف تبادر و تقوي الشراكة مع الوزارات الأخرى مثل وزارة التربية و التعليم العالي ووزارة الشباب و الرياضة بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني و مثل هذه الشراكة

تحسن التكامل في الأدوار بين خطوط الوزارات المختلفة من ناحية و بينهم و بين مؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى .

في هذا السياق فإن الأمم المتحدة تعتقد بأن مجموعات العمل في قطاع الثقافة من الممكن أن تكون أحسن إلية لتحسين الشراكة و تقوية التنسيق بين مختلف العاملين في القطاع.

3. البنية التحتية

موقع أو موقف الأمم المتحدة

إن إستراتيجية البنية التحتية للأمم المتحدة هي في دعم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء و تصميم و تنفيذ خدمات البنية التحتية و التي تتماشى مع خط واحد إلى الأولويات الوطنية و أهداف الخطة الألفية و الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير ، تتضمن هذه الإستراتيجية الدعم في مجال المواصلات و الإسكان و الكهرباء و النفايات الصلبة و المياه و المياه العادمة . من أجل تحقيق هذه الأهداف في الضفة الغربية و قطاع غزة فإن الأمم المتحدة تقترح أستمرارية 1. بناء القدرات و المساعدة الفنية 2. تنفيذ مباشر للأولويات في مشاريع البنية التحتية بناء على وجود تقاطعات واسعة من التداخل في متطلبات البنية التحتية في الضفة الغربية و قطاع غزة .

- إن أهداف الأمم المتحدة الرئيسية في إعداد خرائط (التمويل جار) و التخطيط و التنسيق و إعداد القدرات محليا و على مستوى المنطقة و على المستوى الوطني
- تحديد الأدوار ليساعد في رد الفعل فوري لبنية للطوارئ التحتية
- تقديم المساعدة الفنية ، و لتوفير أحسن أداء ، و المساعدة في دعم في المرافق في المرافق الفرعية مثل الكهرباء و الطاقة البديلة، النفايات الصلبة، و في المياه و المواصلات و الإسكان و إتصالات

بالإضافة إلى العلاقة بين الحركة و الوصول و دراسة جدوى البناء فإن التركيز يجب أن يستمر على بناء القدرات و استهداف المشاريع قصيرة المدى و متوسطة المدى في الضفة الغربية ، في حين يستمر تحديد شركاء UNCTC نحو مدى أوسع بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية في الضفة الغربية و قطاع غزة.

استمرت وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في أخذ دور أقوى و بارز في مشاريع السلطة الوطنية الفلسطينية للبنية التحتية و الشراكة الأمم المتحدة و السلطة الوطنية الفلسطينية التاريخية ثم التركيز على بناء القدرات بما فيها مشاريع البنية التحتية الصغيرة و بعض الكبيرة. إن الأمم المتحدة في 2009-2010 سوف تمول أبعد من المشاريع الصغيرة و تبدأ التركيز في تطوير السلطة وقدرات الوزارات و ما زال يجري على اختيار مشاريع البنية التحتية أكبر . في حين أن التنفيذ في بناء قدرة فنية و زراية في عمل الخرائط و التخطيط و التصميم و إنشاء و صيانة المياه و المجاري و الأبنية الرئيسية و الإسكان و المأوى و مراكز تدريب أوسع.

إن الغزو العسكري الإسرائيلي لقطاع غزة في كانون أول 2008 حتى كانون ثاني 2009 أدت إلى تدمير هائل في البنية التحتية للمباني العامة و الخاصة، و أوجدت تحديات جديدة للسلطة الوطنية الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بتدمير خطوط المياه و المجاري حيث أنه يجب إيجاد حلول للبنية التحتية على أن تكون سريعة. و قبل البدء في إعادة بناء شاملة يجب أن يكون وقف إطلاق النار شاملا و الحصول على مواد البناء متوفرا. و مع ذلك فإن الأمم المتحدة سوف تستغل هذا الوقت في المساعدة و دعم السلطة الوطنية الفلسطينية في التخطيط لإعادة الإعمار و أن تحدد موقعها يجب أن يسير في خط واحد مع متطلبات السلطة الوطنية الفلسطينية للدعم.

كل المخططات سوف تكون و تستمر و سوف تطور بما يتماشى مع الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير و كما هو الحال مع الخطة الفلسطينية للإعمار و الإنعاش المبكر لقطاع غزة (PERRP) خاصة فيما يتعلق في البنية التحتية للقطاع العام ، و أطر العمل الخاصة بالتنمية الإجتماعية و التنمية. إن أهداف الأمم المتحدة الرئيسية في البنية التحتية للسنوات 2009-2010 تتضمن:

الشراكة

أن الأمم المتحدة حالياً تساعد وزارة الأشغال العامة ووزارة الإسكان و سلطة المطار و الميناء و سلطة الأشغال العامة ووزارة الحكم المحلي. و سلطة المياه العامة و البرامج متداخلة القطاعات أيضا تضمن بأن متطلبات البيئة التحتية يجب أن تصاغ بالتعاون مع مجلس للقضاء الأعلى ووزارة الصحة ووزارة الشباب والرياضة.

و سلطة البيئة ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية و صندوق إقراض البلديات و بكار: و بجب التأكيد على أن برمجة البنية التحتية تتطلب التزاما من كل الأطراف و المتبرعين لضمان التنفيذ الناجح. و تمويل كاف لتنفيذ مشاريع أكبر و مشاريع تخدم أكثر . و توزيع العمل يجب أن يتم تنسيقاً و يلتزم به من أجل تحسين تكامل العمل و لتفادي التداخل و الاستعمال الكفء للمصادر. يعتبر التنسيق المستمر بين الأمم المتحدة و البنك الدولي و مؤسسات التنسيق للمساعدات المحلية و مجموعة العمل للبيئة التحتية مهم جدا خاصة في هذا المجال

4. الأمن الغذائي و سبل كسب الرزق و العمالة.

إن الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير تعدد مجموعة من المبادرات الحاسمة صممت لإنعاش الإقتصاد الفلسطيني ووضعة على طريق نماء مستمر . إن الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير تصرح بالأخص بأنه " بالرغم من التحديات في البيئة التحتية و الدمار الذي حدث بمرور سنوات من عدم الإستقرار السياسي و الصراع فإن الإقتصاد الفلسطيني يملك طاقات عظيمة لنماء أكبر . إن إعادة الحياة للإقتصاد رغم الظروف الحالية مطلوب بشكل عاجل".

إن المؤشرات الاقتصادية تدهورت بشكل كبير منذ عام 2000، بالرغم من مستويات مهمة من المساعدات . و استمرت البطالة و الفقر بالإرتفاع بالأخص في غزة في ضوء الأزمة الاخيرة. و أثر العنف قد فاقم الامور بشكل كبير مع مجموعة عوامل أخرى منها أرتفاع الغذاء العالمي و البترول و التحولات في المناخ.

و من أجل تحديد أهداف التنمية و الإنعاش في الضفة الغربية و قطاع غزة في المجالات الإستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي و العمالة و كسب الرزق بما فيها الزراعة فإن خطة الطوارئ المتوسطة تقترح **زيادة التركيز على التنمية الاقتصادية المحلية** و إعطاء عناية خاصة للعمالة و توفيرها خاصة في قطاع غزة و إعادة بناء و تأهيل الصناعات . إن مصاعب الإستيراد و التصدير التي تواجه الإقتصاد الفلسطيني تدعو إلى الاعتماد بشكل أكبر على المصادر المحلية بالإضافة أن يراعي الإنتاج بشكل أكبر طلبات السوق المحلية . لذلك فإن نشاطات استيراد بدائل موجهه يجب أن تكون هي التركيز الرئيسي للتخطيط المتوسط المدى. و هذا سوف يرفع المنافسة بين المنتجين المحليين و عندما تكون الأسواق العالمية مفتوحة أمامهم. وفي إطار هذا التوجه، فإن تحليل سلسلة القيم سيساعد في تشخيص الضعف في نظام الإنتاج المحلي و سوف يزود الأسس لبناء الإطار و قدرات المطلوبة لفنيين و مختصين يعملون في الوسط في العملية الإنتاجية (2).

بالإضافة فإن زيادة التركيز على المصادر المحلية يجب أن يترجم إلى فتح فرص أكبر أمام المرأة. نسبة مشاركة المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي 15 % و تعتبر أخفض النسب في العالم. و هناك تقريبا 90% من النساء في العمل الإقتصادي الغير رسمي في القطاع الزراعي . في حين أن 45% من الأطفال العاملين تحت سن 18 يعملون في الزراعة (1) . أن جهود شبكة الضمان الإجتماعي لتخفيف الفقر يجب أن تكون مصحوبة بإطار دعم البضاعة الشعبية و تقديم الخدمات و على سبيل المثال، الأموال و الغذاء من أجل العمل سيكون من طرق رفع أو تحسين البنية الإنتاجية للقطاع المدني.

و هذا يتطلب تفاعل مع موضوع الحماية الإجتماعية . و الهدف أيضا هو تأسيس و تحديد موقع النظام و القدرات من أجل البناء في برنامج لإيجاد فرص عمل على المدى القصير و المؤقت و مساعدة في برنامج الإنعاش طويل الأمد للقطاع الخاص من خلال فترة للدراسة و التدريب عندما ترفع القيود .

1. AECI مؤسسة أريج – مراجعة قطاع الزراعة الفلسطيني.

2. مركز الإحصاء الفلسطيني، 2009

و لذلك فإن خطة الطوارئ المتوسطة تدعم النتائج التالية:

- زيادة الأمن الغذائي المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال تحليل السياسة و تقديم الخدمات بما فيها برنامج لشبكة الضمان الإجتماعي من وجه نظر لكسب العيش من خلال تطوير الزراعة.
- تطوير قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية لتقديم أولويات كسب الرزق من خلال توفير العمالة و برامج توفير الدخل مرتبطة بالإستعمال الأفضل للموارد المحلية و تمكين المشاريع الصغيرة جدا و المتوسطة و الصغيرة من التطور و العمل الذاتي بالتوازي مع مبادرة " خلق فرص عمل " في الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير و فريق عمل لتمويل المشاريع الصغيرة جدا و الصغيرة.
- تقوية قدرة سوق العمل للمؤسسات الحكومية من خلال التنسيق و عمل السياسات و الإدارة الفاعلة و المراقبة و تحليل سوق معلومات سوق العمل و تزويد دعم لخدمات العمل
- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي.

خطوط الخدمة

أن ألتزام الامم المتحدة الشامل للإولويات الفلسطينية في الإنتعاش و التنمية في هذا الميدان ستكون مرتكزه على تزويد مجموعة خطوط الخدمة .

و سوف تقوم الامم المتحدة بتزويد **المساعدة الفنية** في المجالات المهمة مثل تحسين الترابط بين الأسفل والأعلى في الإنتاج الزراعي من ناحية سلسلة القيمة. و تكوين مؤسسات / تعاونيات لتسهيل الإستفادة من الخدمات الزراعية. (التوسع، الحصول على التمويل، التزويد بالمعطيات و العمل من خلال منظومة.) و بناء مهارات فنية للنساء ولقدرات لمشاريع صغيرة جدا أو صغيرة و متوسطة.

نصيحة السياسة و الدعم سوف تستهدف إعطاء المرأة أمكانية أن تقود الأصول الأنتاجية و المدخلات في القطاع الزراعي و في إيجاد مؤسسات للأمن الغذائي و ضمانة. و تطوير السياسات و أطر العمالة على المستوى الوطني و التي ستزود الضوابط و الإرشادات و طلبات برنامج أيجاد فرص عمل على مستوى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

النصيحة سوف تكون مطلوبة لتنفيذ المواقف الإجتماعية و تشجيع القطاع العام و الخاص في المساهمة في دخول المرأة للعمل.

إن الدعم لإيجاد العمالة و تطوير سبل كسب الرزق سوف يتطلب أيضا **تسهيل الشراكة** من أجل تقوية الروابط الإجتماعية بين الشركاء المحليين ، مثل مؤسسات العمل ، **اتحادات المزارعين** و مؤسسات المجتمع المدني و جامعات و مراكز أبحاث . و في هذا المجال سوف يكون من المفيد تشجيع سياسة العمالة و تسهيل و تنسيق أكبر و تدخل منتج بين الوزارات و في الأطر المتوسطة.

الإيصال المباشر: سوف تستعمل عندما و حين يكون مناسباً و من أجل أن يحل تدريجياً محل برامج توزيع الغذاء أو يكملها عن طريق بطاقات الغذاء و التي سوف تساعد التجار المحليين و صغار المزارعين المنتجين على تقديم بضائع مميزة و طازجة لتقوية الطلب على منتجات الغذاء المصنعة محلياً و تقوية أيضا برامج أيجاد الغذاء. و تساعد الأمم المتحدة على أيجاد فرصة لإدخال طرق جديدة و مبتكرة (تعتمد على الأستعمال المحسن للموارد المتوفرة محلياً، و أستغلال الأرض بشكل كفاء، و تنويع الإنتاج لتلبية الطلب المحلي) بما يتماشى مع خطة غزة للإنعاش المبكر و إعادة

البناء في الوقت الذي يكون فيه توزيع الغذاء المطلوب بشكل حصص إضافية و الطعام العلاجي للإطفال الذين حالات من سوء التغذية متوسطة أو شديدة.

الشراكة

من أجل دعم الأولويات الفلسطينية و تحقيق الاهداف الموضوعية فإن الأمم المتحدة تتطلع إلى تطوير شراكات أكبر مع الجامعات و القطاع الخاص من أجل تقوية و التنمية الوطنية هادفة إلى إدخال و استعمال تقنيات و برامج بحث أكثر كفاءة في مجال الإنتاج. و هذه الشراكة الجديدة حاسمة بالأخص لزيادة استعمال مصادر الطاقة المحلية (الرياح) و التي تقلل من الاعتماد على المصادر الخارجية و تساهم في إيجاد عمل من خلال" الوظائف الخضراء"

بالإضافة للجهد لتحسين التنسيق في سوق العمل و إيجاد استراتيجيات مؤثرة للعمالة . فإن الأمم المتحدة سوف تركز على توفير مشاركة أكبر و تدخل من الأطر المتوسطة مثل مؤسسات التجارة و اتحادات العمال في السياسة الوطنية للحوار.

5- حقوق الإنسان.

موقف الامم المتحدة :

أن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما زال يحتاج إلى كثير من العمل في ظل عمليتين عسكريتين كبيرتين للجيش الإسرائيلي في سنة 2008، و قيود دائمة على حرية الحركة ، عمليات هدم للمنازل، و إخلاءات بالقوة و اعتقالات عشوائية و استمرار القتل دون محاكمة و النزاعات الفلسطينية الداخلية التي أضافت مشكلة جديدة إلى المواضيع السابقة .

و بتصور هذا الوضع فإن الأمم المتحدة تضع أمامها استراتيجية معينة لحقوق الإنسان و التي تعتمد على ركيزتين: أولاً : ستجدد الامم المتحدة دعوتها للمسؤولية لكل من يتحمل واجبا ومن خلال زيادة المراقبة لخروقات حقوق الإنسان و القانون الإنساني و تحليل التقارير الشعبية عن هذه الخروقات . و في هذا المجال يجب أن يكون تدخل أكبر لآلية الامم المتحدة لحقوق الإنسان بما فيها مجلس حقوق الإنسان بإجرائة الخاصة و الجهات التابعة لهذه الإتفاقية و التي سوف تفرض احترام حقوق الإنسان.

و ثانيا بالترباط مع الركيزة الأولى ، فإن الامم المتحدة سوف تستمر بتقديم المساعدة للسلطة الوطنية الفلسطينية و إلى المجتمع المدني الفلسطيني التقوية مؤسسات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن الشراكة القوية مع جماعات المجتمع المدني التي سوف يتم تأسيسها من أجل تحسين آلية حقوق الإنسان من أجل المساءلة . إن دعم المسؤولين عن تنفيذ القانون الفلسطيني بالإضافة للقضاء و سوف يساهم في تكوين تركيز أكبر لعمل الأمم المتحدة و سوف يتم تطبيقه بمساعدة فنية للمجلس التشريعي الفلسطيني من خلال لجان مختصة من خلال المشاركة في صياغة معايير حقوق الإنسان و وضعها في مسودة القوانين التشريعية و للإلتزام بسياسات موجودة.

و مثل ذلك فإن إستراتيجية خطة الطوارئ المتوسطة في مجال حقوق الإنسان صممت من أجل ألتزام الفلسطينيين بشكل واضح بالتزاماتهم كما هو مذكور في الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير فإن السلطة الفلسطينية تطور مؤسسات من أجل " حماية حقوق الإنسان و التسامح الديني و سيادة القانون " بهدف بناء " دولة تحترم حقوق الإنسان مع ضمانات حقوق متساوية و واجبات لكل المواطنين " و أكثر من ذلك فإن الخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير تشير بأن " مواضيع حقوق أصبحت مواضيع ملحة بشكل أكبر و هي بحاجة لتطوير سياسات واضحة و استراتيجيات لدعم جماعات مثل المرأة

و الأطفال و المسجونين السابقين و ضمان أن هذه السياسات ستدخل إلى خدمات الجمهور و أبعد من ذلك إلى كل الجمعيات الغير حكومية و المؤسسات الأخرى التي تقدم خدمات الجمهور . و لقد ذهبت أتفاقيات أوصلو بأن كل الأطراف سوف تستعمل قوتها و صلاحياتها من أجل " قبول و الإقرار بمبادئ حقوق الإنسان و "سيادة القانون " و ينص القانون الأساسي الفلسطيني بأن " الحقوق الأساسية للإنسان و الحريات سوف يتم حمايتها و احترامها" و بأن " السلطة الوطنية الفلسطينية سوف تعمل بدون تأخير لتصبح طرفا

في الإنفاقات المحلية و العالمية و الإعلانات التي تحمي حقوق الإنسان . إستراتيجية الأمم المتحدة تدعم السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المسعى.

و ستركز الأمم المتحدة في دعم السلطة الفلسطينية في هذا المسعى.

و ستركز الامم المتحدة على المجالات التالية:

- زيادة التنسيق في الجهود العمل على صيانة حقوق الإنسان وحمايتها و تحسينها و بالتركيز على الأشخاص المهجرين داخليا، و حقوق الأطفال و المساواة في النوع أو الجنس و بالتماشي مع قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص و منها القرار 1612 و القرار 1325 و التقارير عالية المستوى عن أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة و الصادر عن مراقبي حقوق الإنسان .
- الإستعمال الإستراتيجي لألية حقوق الإنسان العالمية من قبل أصحاب الحقوق ، و المجتمع المدني بالإضافة إلى زيادة إستعمال طرق خاصة . و مؤسسات الإتفاقية لتحسين المسؤولية الدولية.
- تحسين إدارة العدالة بما يتفق مع المعايير القانونية الدولية . و دمج الإلتزامات بحقوق الإنسان و من ضمنها المتعلقة بالمرأة و الأطفال في مسودة تشريع و تنفيذ السياسات الحالية و التشريعات.
- تحسين قدرة مؤسسات سوق العمل لتوفير ظروف عمل محترم و حفظ حقوق عمال من خلال طلب تشريعات فعالة للعمال و قوانين الضمان الإجتماعي من خلال تفتيش محسن للعمال و الخلافات العالمية و نظام الحماية الإجتماعية .
- تنفيذ و تقوية برامج حماية الحقوق، تمويل السلطات المعنية و للمجتمع المدني.
- و لهذا تهدف النتائج إلى ضمان بان حماية حقوق الإنسان بأنها مدعومة ليس فقط بالإصلاح السياسي و زيادة قوة النشاط المختارين و إنما تتبنى معايير حقوق الإنسان من كل الفلسطينيين و زيادة الوعي بأن المحاسبة ستكون مضمونة على خروج حقوق الإنسان . و لهذه السياسة هي لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية لضمان بأن رؤية حقوق الإنسان . و هذه السياسة هي لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية لضمان بأن رؤية حقوق الإنسان مبنية معلومات مشتركة و أدوات مناسبة و مقدرة و سلوك إيجابي.

و أخيرا فإن خطة طوارئ المتوسطة صممت بحيث يكون الدعم للخطة الفلسطينية للإعمار و التطوير و إعادة البناء مقما تلقائيا تحت مدخل حقوق الإنسان و حيث أن حماية أو تطبيق حقوق الإنسان للجميع يشكل المرجع نهائي و الغير متحيز و الذي من خلاله يتم كل التخطيط و البرمجة و التنفيذ و الجهود المتابعة . و في هذا المجهود فإن وكالات الامم المتحدة سوف تستفيد من الأندماج بين الغرض و الطريق من خلال تزويد دائم للمساعدة الفنية من أخصائين محترفين من ضمن جهاز الأمم المتحدة.

الشراكة:

و بالبناء على العلاقات الموجود حاليا فإن الأمم المتحدة سوف تطلب توسيع مدى الشركاء، و تقديم المساعدة لكل من القطاع العام و المؤسسات الخاصة بما فيها مؤسسات المجتمع المدني . و تحت هذا التوجه فإن الأمم المتحدة سوف تركز على مساعدات تلقائية و دائمة للمشاركين الرئيسيين.

6. التركيز من خلال القطاعات المتداخلة.

الجنس و التنوع:

إن تحليل الجنس و التنوع سوف ينعكس على كل الميادين الإستراتيجية الخمس بما فيها الحكم حيث أن الأمم المتحدة سوف تقوم بدعم إنشاء مؤسسات ديموقراطية ذات حساسية لموضوع النوع أو الجنس و بناء بنية تحتية حيث سيتم

بناء القدرات و التخطيط و البرمجة و سوف تضمن أن الإعتبارات أعطيت لموضوع الجنس أو النوع و أبعاد التنوع بما يشمل الشباب و الناس ذوي الإعاقات.

و مع ذلك كما هو موضح أعلاه فإن خطة الطوارئ المتوسطة سوف تركز أيضا على مواضيع محددة تخص المساواة في موضوع نوعية الجنس و بالأخص من الدور الرئيسي لدعم الامم المتحدة سوف يكون لتأمين زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي. إن عدم التساوي الحالي في فرص العمل الرسمية يمثل فجوة كبيرة في حساب التزام الفلسطينيين بأهداف الخطة الألفية للتنمية و(تحسب في بطاقتها).

و بجانب الفوائد الإقتصادية على مستوى الدولة و التي ترفع مستويات مشاركة المرأة في العمل الرسمي و بحيث تصل المشاركة لمستوى عال فإن هذه الإستراتيجية المركزة هي وسيلة من أجل تحقيق أولويات و طنية أخرى و أهداف الخطة الألفية للتنمية، التي تشمل ميادين العنف المحلي و الصحة لتمكين الجنس/النوع إن الأمم المتحدة سوف تجند مصادرها لتلبية الأولويات الوطنية لتمكين الشباب و تطويرهم بطريقة متكاملة و متماشية مع الرؤيات و الإستراتيجيات و التي تم تطويرها في وزارة الشباب والرياضة في سياق الكلام حيث أن 64% من السكان هم تحت سن 24 عاما، يجدون إجابة لحاجاتهم و يدعمون قدرتهم على المشاركة في نسيج وطني و سياسي و إجتماعي و يدعمون قدرتهم على المشاركة في نسيج وطني و سياسي و إجتماعي و إقتصادي و ذلك لتشكيل الأولويات الحاسمة لبرنامج الامم المتحدة . و من الممكن تقديم المساعدة في هيئة برنامج مشترك للشراكة مع وزارة الشباب و الرياضة و الأطراف الأخرى ذات العلاقة سواء عامة أو خاصة.

في خلال دعمها لحقوق الإنسان و الضمان الإجتماعي و الحاجات المتعلقة به و فيما يخص موضوع العنف المتعلق بالجنس و النوع و حماية المرأة والأطفال ، فإن الأمم المتحدة سوف توفر صلاحياتها و خبراتها في رفع الوعي و التأييد لقرارات مجلس الأمن 1325 و قرار مجلس الأمن 1612. وأخيرا، في ملف الخدمة الإجتماعية، سيكون هناك تركيز أكبر على تطوير قاعدة البيانات الغير مكتملة فيما يتعلق بالجنس و العمر ضمن نظام للمتابعة و تقييم أكثر تطورا. كل ذلك من أجل الإستهداف الفعال لحاجاتهم و لقياس التقدم من ناحية النوعية و الكمية في تحقيق نتائج البرنامج و عمل عمليات الإصلاح في وقتها .

البيئة و الموارد الطبيعية.

في حالة الصراع المستمر و الإقتصاد المتراجع فإن خطة الطوارئ المتوسطة سوف توحد الجهود لرفع جدوى لبيئة جيدة، و إدارة المصادر الطبيعية بواسطة برنامج سياسة وطنية و معها إمكانات التدخل للإستجابة للحاجات الحرجة.

بالأخص من خلال تدخلها من خلال صلاحياتها فإن الأمم المتحدة سوف تركز على تطوير قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية على مستويات الدولة أو المستويات المحلية من أجل بناء و مراقبة جهاز كفاء لحماية البيئة و إدارة دائمة للموارد الطبيعية و إدارة مخاطر الكوارث و تنفيذ الإتفاقيات الوطنية و الدولية و من خلال هذا الطرح ، فإن الامم المتحدة سوف تحسن إدارة البيئة و إدارة الموارد الطبيعية كعامل لإقتصاد قائم بذاته و تطور إجتماعي و ثقافي.

سيشمل دعم الأمم المتحدة حاجات البيئة التحتية الفلسطينية و تشمل تدخلات لزيادة الحصول على مصادر تزويد مياه آمنه، و إلى شبكة مجاري و خدمات للنفايات الصلبة.

وأخيرا فإن الأمم المتحدة سوف تلتزم بالإعتراف بتحديد و تحليل بيئة / قائمة بذاتها من وجهة نظرها من حيث تطلعاتها و كما هو في برامجها و مشاريعها و في نفس الوقت المساعدة في مدخل مشابهة لدورها في تطوير القدرات للسلطة الوطنية الفلسطينية.